مجلة البحوث القانونية والاقتصادية
JOURNAL OF LEGAL AND ECONOMIC RESEARCH
المجلد: 9 العدد: 2 الشهر: 6 السنة: 2026
ص.ص 637 - 653

البعثات الدولية لمراقبة الممارسة الانتخابية وأثرها في تعزيز الديمقراطية في بلدان شمال إفريقيا

International Missions for Monitoring Electoral Practice and Their Impact on Enhancing Democracy in North African Countries

فوضيل هيصام[1]
جامعة تلمسان- الجزائر
Haissamf@yahoo.com

سعاد حافظي
جامعة تلمسان- الجزائر
hafdi.souad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 15-09-2025	تاريخ القبول للنشر: 13-05-2026

ملخص:

تعتبر البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات أداة محورية في تعزيز الديمقراطية في بلدان شمال إفريقيا، خاصة في سياق التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011، فلم يكن دور هذه البعثات مقتصراً على المراقبة فقط، بل امتد ليُصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء الثقة وتكريس الشفافية والشرعية، كما ساهمت هذه البعثات في تعزيز الشفافية والشرعية، وقدّمت توصيات جوهرية لتحسين الممارسة الانتخابية، ومع ذلك يظل تأثيرها محدوداً في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتطبيق الإصلاحات الجوهرية، ذلك أن وجود هذه البعثات لم يكن أبداً بديلاً عن الالتزام الداخلي بالديمقراطية، ولكنه يظل أداة لا غنى عنها في توجيه بوصلة المنطقة نحو الحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية: البعثات الدولية، مراقبة الانتخابات، الديمقراطية، شمال إفريقيا، النزاهة.

Abstract:

International election observation missions are a pivotal tool for promoting democracy in North African countries, especially in the context of the political transformations the region has witnessed since 2011. The role of these missions was not limited to mere monitoring; it extended to become an integral part of building trust and solidifying transparency and legitimacy.

[1] فوضيل هيصام

These missions have contributed to enhancing transparency and legitimacy and have provided essential recommendations for improving electoral practices. However, their impact remains limited in the absence of a genuine political will to implement fundamental reforms. The presence of these missions has never been a substitute for a domestic commitment to democracy, yet it remains an indispensable tool for guiding the region towards good governance.
Keywords: International missions, Election observation, Democracy, North Africa, Integrity

مقدمة:

تعد الانتخابات الدورية والنزيهة حجر الزاوية في بناء الأنظمة الديمقراطية الحديثة، إذ تُمثل تجسيدًا حيًا لحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار ممثليها، ولكن لا يمكن النظر إلى العملية الانتخابية بمعزل عن البيئة التي تُجرى فيها، فقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 150/45 لعام 1991، أن الانتخابات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود مساحة واسعة تُمارس فيها مجموعة متنوعة من حقوق الإنسان.

إنّ هذه العلاقة الجدلية تُسلّط الضوء على أنّ الانتخابات ليست مجرد حدث دوري، بل هي جزء لا يتجزأ من جهود متواصلة لحماية حقوق ومصالح المحكومين، ولضمان شرعية ومصداقية أي عملية انتخابية، لا بدّ أن تستند إلى أرقى معايير الحيادية والنزاهة، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني.

وقد أدركت المنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية، والمتنافسون السياسيون أهمية هذا الجانب، مما دفعهم إلى البحث عن معايير دولية واضحة تُحدّد الإطار القانوني اللازم لضمان نزاهة الممارسة الانتخابية. وفي ظل التحولات السياسية التي شهدتها بلدان شمال إفريقيا، أصبحت البعثات الدولية لمراقبة الممارسة الانتخابية تلعب دورًا محوريًا في مساعدة هذه الدول على ترسيخ قيم الديمقراطية والحكم الرشيد.

فإلى أي مدى ساهمت البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات في تكريس مبادئ الديمقراطية في بلدان شمال إفريقيا؟

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلا تسليط الضوء على تجارب بلدان شمال إفريقيا في مجال الرقابة الدولية على مختلف استحقاقاتها الانتخابية.

1- المبادئ الأساسية التي تحكم الرقابة الدولية على الانتخابات

يعرف الإعلان العالمي الخاص بالمراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة السلوك لمراقبي الانتخابات الملحقة به والصادرين عن الأمم المتحدة الرقابة الدولية الانتخابات بأنها "عملية جمع منظم ودقيق لكل المعلومات المتعلقة بالقوانين والإجراءات والمؤسسات التي لها صلة بالانتخابات دون التأثير على سير الانتخابات (المتحدة، الاعلان العالمي الخاص بالمبادئ العامة للمراقبة الدولية للانتخابات، 2005)".

1.1-مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات:

1.1.1-تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات:

تُعدّ الرقابة الدولية على الانتخابات آلية حديثة نسبياً، برزت مع انتشار موجة التحول الديمقراطي في العديد من دول العالم، خاصةً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي تعني مراقبة وتقييم العملية الانتخابية في دولة ما من قبل منظمات وهيئات دولية وإقليمية مستقلة، بناءً على دعوة من الدولة المضيفة أو بطلب من الأمم المتحدة.

كما تعرّف الرقابة الدولية على الانتخابات بأنها عملية تقييم ومراقبة لجميع مراحل العملية الانتخابية في دولة معينة من قِبل جهات خارجية محايدة، تتمثل في منظمات دولية أو إقليمية أو غير حكومية. وتهدف هذه العملية إلى التحقق من التزام الدولة بالمعايير والمبادئ الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة. (عشا، 2023)

2.1.1- الطبيعة القانونية للرقابة الدولية على الانتخابات

كانت مهمة المراقبين الدوليين في بادئ الأمر عبارة عن فرق لتقديم المساعدة الفنية والاستشارة للدول من أجل ضمان توفير مناخ ملائم لإجراء الانتخابات، ثم تطورت هذه المهام إلى أن وصلت إلى حد التكفل بتنظيم وتسيير الانتخابات فعلا،

كما حدث في كمبوديا سنة 1993، أين أشرفت الأمم المتحدة على العملية الانتخابية، ونفس الشيء قامت به أيضا في ناميبيا بعد تصفية الاستعمار بهذا البلد، أو يقوم هؤلاء المراقبين بالتحقيق بناء على طلب الحكومة ذات السيادة. (كرازدي، 2003)

وقد كانت فكرة الرقابة محل جدل بين رأين فقهين أشاد الرأي الأول بفكرة الرقابة واعتبر أصحابه أن مصداقية العملية الانتخابية مرتبطة أساسا بالرأي الصادر عن المراقبين الدوليين، واعتبروا مساهمة المراقبين الدوليين في مراقبة المسار الانتخابي نوعا من حماية الحقوق الفردية للأفراد، أما أصحاب الرأي الثاني قد اعتبروا أن العمل الرقابي للجان الدولية لمراقبة الانتخابات ما هو إلا وسيلة توضيحية لتنوير المجتمع الدولي على سريان العملية الانتخابية، وإضفاء الشرعية على المنتخبين إزاء المجتمع الدولي، بمعنى اقتصار عمل المراقب الدولي على الملاحظة ثم تقديم التقارير، فهو مجرد دليل على إخلاص وصحة ومصداقية وشفافية المسار الانتخابي للدولة المعنية فقط.

2.1- أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات:

تُعد الانتخابات الأساس الذي تبنى عليه الأنظمة الديمقراطية، فهي ليست مجرد آلية تقنية لاختيار الممثلين، بل هي تجسيد لمبدأ سيادة الشعب ومصدر شرعية المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى بروز الرقابة الدولية على الانتخابات كأحد أهم الأدوات لضمان نزاهة وشفافية هذه العملية.

حيث تلعب بعثات المراقبة الدولية دورًا حاسمًا في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، ذلك أن وجود مراقبين مستقلين يُطمئن الناخبين على أن أصواتهم ستُحتسب بشكل عادل، كما يُضفي هذا الإشراف الدولي مصداقية أكبر على نتائج الانتخابات، مما يقلل من احتمالات الاحتجاجات أو التشكيك في الشرعية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. (عطية، 2009)

من جهة أخرى فإن أهم مهام هذه البعثات في رصد أي مخالفات قد تحدث خلال العملية الانتخابية، وتشمل هذه المخالفات التلاعب بسجل الناخبين، أو

استخدام المال السياسي، أو الترهيب، أو التغطية الإعلامية غير العادلة، وتعمل تقارير هذه البعثات على توثيق هذه الانتهاكات، مما يضع ضغوطًا على السلطات لمعالجتها وتصحيح المسار في الانتخابات المستقبلية.

كما تتجاوز مهمة الرقابة مجرد الرصد إلى تقديم توصيات عملية لتحسين الأطر القانونية والإجرائية للانتخابات، فبناءً على خبرتها الواسعة في مقارنة الأنظمة الانتخابية المختلفة، تُقدم البعثات الدولية نصائح حول كيفية تحديث القوانين الانتخابية، وتطوير الأنظمة اللوجستية، وتدريب العاملين على إدارة العملية، بما يضمن التوافق مع المعايير الدولية.

وعلى اعتبار أن الانتخابات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بضمان حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التعبير والتجمع، فإن الرقابة الدولية تُسهم في حماية هذه الحقوق من خلال مراقبة مدى التزام الدولة بتوفير مساحة آمنة للمرشحين والناخبين لممارسة حقوقهم السياسية دون خوف أو قيود غير مبررة، وعليه فإن وجود مراقبين دوليين يُعدّ مؤشرًا على التزام الدولة بالمسار الديمقراطي وحماية الحريات المدنية.

كما أن الدول التي ترغب في مشاركة بعثات الرقابة الدولية في المسارات الانتخابية، فإنها تسعى من أجل فرض الطابع الشرعي أو القانوني للانتخابات، صوب المؤسسات والرأي العام، فلا غرابة بعد ذلك من ملاحظة ظاهرة تزايد طلبات إرسال بعثات للرقابة في الدول ولاسيما منها الدول الإفريقية خلال العشرية المنصرمة. (زوينة، 1999)

3.1- الجهات المختصة بالرقابة الدولية على الانتخابات:

تشارك عدة جهات ومنظمات في عملية الرقابة الدولية على الانتخابات، وتتنوع هذه الجهات بين حكومية ودولية وغير حكومية، وعلى رأس المنظمات الحكومية والدولية التي تعمل في هذا المجال، تأتي منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مجموعة من المنظمات المتخصصة.

1.3.1- المنظمات الحكومية والدولية

تُعدّ هذه المنظمات كيانات رسمية تتأسس باتفاقيات بين الدول وتعمل تحت مظلة حكومية، من أبرزها:

- المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) ، تم إنشاؤه في عام 1995، ويُقدم المساعدة التقنية والخبرات لدعم العمليات الديمقراطية.
- منظمة الدول الأمريكية (OAS) ، تأسست في عام 1951، وتُشرف على الانتخابات في دول القارة الأمريكية، مُساهمةً في تعزيز الديمقراطية والاستقرار في المنطقة.
- الاتحاد الأوروبي (EU) ،بفضل خبرته الواسعة، أرسل الاتحاد أكثر من 200 بعثة مراقبة انتخابية في مختلف أنحاء العالم، مُعتمدًا على أجهزته المختلفة مثل المفوضية الأوروبية والبرلمان.
- الاتحاد الإفريقي (AU) ، تأسس في عام 2002 ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، ويضطلع بدور حيوي في مراقبة الانتخابات في القارة الإفريقية لضمان نزاهتها.

2.3.1- المنظمات غير الحكومية:

إلى جانب الكيانات الحكومية، تُسهم منظمات غير حكومية مستقلة بشكل كبير في مراقبة الانتخابات، ورغم أنها لا تخضع للحكومات، إلا أنها قد تتلقى تمويلًا ودعمًا من جهات رسمية، من أبرز هذه المنظمات:

- الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) ، أنشئ عام 1889، ويُعدّ من أقدم المنظمات التي تُعنى بالديمقراطية والتعاون بين برلمانات العالم.
- المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) ، تأسست في الولايات المتحدة عام 1987، وتعمل على تعزيز الحقوق السياسية وتطوير الأنظمة الانتخابية.
- المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في إفريقيا، (EISA) أنشئ في جنوب إفريقيا عام 1996، ويُركز على دعم الانتخابات الديمقراطية في القارة الإفريقية.

- شبكة آسيا للانتخابات الحرة(ANFREL) ، تأسست في عام 1997، وتعمل على مراقبة الانتخابات في دول آسيا لضمان الشفافية.

2-دور البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات في بلدان شمال إفريقيا

تلعب البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات دورًا حيويًا في تعزيز التحول الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا، فمع خضوع هذه الدول لعمليات إصلاح سياسي متفاوتة، أصبحت هذه البعثات أداة أساسية لضمان نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية، ومع ذلك فإن نجاح هذه البعثات يعتمد بشكل كبير على التزامها بضوابط ومعايير محددة تحكم عملها، وعلى إلتزام المراقبين الدوليين بسلوك شخصي مهني ومناسب خلال فترة عملهم. (بوخزنة، 2014)

1.2- البعثات الدولية لحماية الممارسة الانتخابية في الجزائر:

ظهرت فكرة الاستنجاد بالمراقبين الدوليين لمراقبة الانتخابات بالجزائر، أثناء المشاورات التي قام بها رئيس الدولة وقتها "اليامين زروال" مع الطبقة السياسية بهدف ضمان أكبر قدر من الحماية والمساواة في الانتخابات، وتلبية لطلبات مختلف الأحزاب السياسية، أصدرت الرئاسة مذكرة بتاريخ 13 فيفري 1995 جاء فيها "بأن رئيس الدولة يؤيد وجود ضمانات هامة لضمان نزاهة الانتخابات، ويتعلق الأمر بحضور الملاحظين الدوليين الذين وجهت لهم الدعوة من قبل الدولة"، وفي بلاغ لرئاسة الدولة، أكدت فيه التزامها العام بتوفير ضمانات للانتخابات باللجوء لدعوة الملاحظين الدوليين بواسطة بعض المنظمات الدولية، وتوفير الحماية اللازمة لها، لإقناع الطبقة السياسية بجدية السلطة، وسعيها لإعطاء الحرية للمواطن في اختيار رئيس الجمهورية، وقد حضر في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 ممثلون عن منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية. (كرازدي، 2003)

وفي السنوات الأخيرة استضافت الجزائر عام 2014 بعثات مراقبة دولية لمراقبة الانتخابات الرئاسية، أبرزها بعثة الاتحاد الأوروبي وبعثة جامعة الدول العربية، وقد أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي تقريرًا أشارت فيه إلى بعض التطورات

الإيجابية في الإطار القانوني، لكنها لاحظت أيضًا وجود قيود على الحريات الأساسية للمشاركة السياسية، مثل حرية التعبير والتجمع، مما أثر على التنافسية.

وفي الانتخابات التشريعية لعام 2017، عادت بعثات المراقبة الدولية، وشملت بعثة من الاتحاد الإفريقي وبعثة من جامعة الدول العربية، وقد أشارت تقارير هذه البعثات إلى سير العملية بشكل عام في ظروف عادية، لكنها أوصت بمواصلة الجهود لتعزيز الشفافية والمشاركة.

وشهدت الجزائر تحولًا سياسيًا هامًا بعد الحراك الشعبي، وتُوّج ذلك بانتخابات رئاسية في ديسمبر 2019، وقامت بهذه المناسبة عدة منظمات، من بينها الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، بمراقبة هذه الانتخابات، وكانت تقاريرهم قد أشادت بالسير المنظم للعملية، مع ملاحظة بعض الصعوبات المرتبطة بالحملات الانتخابية، تلا ذلك الاستفتاء على تعديل الدستور في نوفمبر 2020، والذي تم تحت مراقبة دولية وإقليمية، حيث أشارت التقارير إلى أن العملية جرت في ظروف مقبولة، رغم ضعف نسبة المشاركة.

واستمر تبني الجزائر هذا النهج في الانتخابات التشريعية التي جرت في جوان 2021، حيث استضافت الجزائر مرة أخرى مراقبين دوليين، أبرزهم من الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وقد أشارت تقارير هذه البعثات إلى وجود بعض التطورات الإيجابية في القوانين، مع التأكيد على ضرورة مواصلة الإصلاحات لتعزيز المشاركة السياسية.

كما استمر الوضع نفسه في عام 2024، بمناسبة الانتخابات الرئاسية المبكرة، حيث استقبلت الجزائر عددًا من بعثات المراقبة الدولية، وقد أصدرت هذه البعثات تقاريرها التي أشادت بالسير المنظم للعملية، لكنها قدمت أيضًا توصيات لتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية وضمان تكافؤ الفرص لجميع المرشحين، ومن المتوقع أن تستمر الجزائر في استضافة بعثات المراقبة الدولية في الاستحقاقات الانتخابية المستقبلية، كجزء من التزامها بتحقيق الحكم الرشيد.

يمكن القول إن البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات في الجزائر قد ساهمت في تعزيز الشفافية التقنية للعمليات الانتخابية، ومنحت فرصة للحوار حول الإصلاح، ومع ذلك فإن أثرها في تعميق الديمقراطية الحقيقية يبقى مرتبطًا بوجود إرادة سياسية حقيقية لدى السلطات لتطبيق توصيات المراقبين، وإجراء إصلاحات هيكلية تضمن الحريات الأساسية والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف السياسية.

2.2- البعثات الدولية لحماية الممارسة الانتخابية في تونس

لعبت البعثات الدولية دورًا محوريًا في حماية الممارسة الانتخابية بتونس، خاصة منذ ثورة 2011، وقد تطور دور هذه البعثات من المشاركة في تأسيس العملية الديمقراطية إلى تقديم تقييمات حاسمة في ظل التحديات السياسية الأخيرة.

فبعد ثورة 2011، شكلت الانتخابات التونسية اختبارًا حقيقيًا للتحول الديمقراطي في البلاد، وكانت بعثات المراقبة الدولية ضرورية لبناء الثقة في العملية الانتخابية، فمناسبة الانتخابات الأولى سنة2011والتعلقة بالاستفتاء على الدستور التونسي الجديد استقبلت تونس بعثات من الاتحاد الأوروبي، والمركز الأوروبي لرصد الانتخابات(EOM) ، والمركز الدولي للأنظمة الانتخابية(IFES) ، إلى جانب منظمات إقليمية وعربية، وقد أشادت هذه البعثات بجهود تونس في تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة بعد الثورة، وأكدت أن العملية تمت بشكل سلمي وشفاف، على الرغم من بعض التحديات اللوجستية.

كما أشرفت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جانب الهية العليا للانتخابات في تونس بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2014، على العملية بشكل كامل، ووصفتها بأنها "حرة ونزيهة وشفافة"، مما أضفى شرعية قوية على النتائج.

فقد نجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سنة 2014 في أول اختبار جدي لمدى حرصها على ضمان نزاهة الانتخابات، وذلك سواء بالنسبة لكبرى المنظمات الدولية المتعودة على ملاحظة الانتخابات أو بالنسبة لمراكز البحوث والجامعات، فالنسبة للمنظمات الدولية التقت كل من بعثة الجامعة العربية،

الاتحاد الأوروبي، منظمة الاتحاد الإفريقي، مكرز كارتر، إضافة إلى 23 منظمة وجمعية أجنبية، على الدرجة العالية من النزاهة. (صرصار، 2016)

وفي أعقاب الإجراءات الاستثنائية التي شهدتها تونس في عام 2021، تغير سياق المراقبة الدولية بشكل كبير، فالملاحظ بمناسبة الاستفتاء الدستوري لسنة 2022 أن الاتحاد الأوروبي لم يرسل بعثة مراقبة كاملة، بل اكتفى ببعثة خبراء انتخابيين ذات دور تقني محدود، وذلك بسبب المخاوف بشأن غياب إطار قانوني توافقي، وأشارت البعثة في تقريرها إلى أن الظروف لم تكن مواتية لإجراء استفتاء شامل وشفاف، خاصة بسبب القيود المفروضة على النقاش العام وضعف مشاركة الأحزاب السياسية.

ونفس الشيء حدث بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 2023، فمرة أخرى لم يرسل الاتحاد الأوروبي بعثة مراقبة شاملة، وأكدت بعثة الخبراء الانتخابيين التي حضرت أن الانتخابات شهدت أدنى نسبة مشاركة في تاريخ تونس، وأثارت مخاوف بشأن الإطار القانوني الجديد الذي أضعف دور الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وألغى التمويل العمومي للأحزاب.

لعبت البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات دورًا محوريًا في حماية الممارسة الانتخابية بتونس، خاصة منذ ثورة 2011،وقد تطور دور هذه البعثات من المشاركة في تأسيس العملية الديمقراطية إلى تقديم تقييمات حاسمة في ظل التحديات السياسية الأخيرة.

3.2- البعثات الدولية لحماية الممارسة الانتخابية في المغرب:

تختلف طبيعة الرقابة الدولية على الانتخابات في المغرب عن تلك المتبعة في بلدان أخرى، حيث يتبنى المغرب نموذجًا يركز على الرقابة الوطنية بشكل أساسي، مع الاستعانة بخبرة ومواكبة الجهات الدولية، فلا يتم إرسال بعثات دولية واسعة النطاق لمراقبة الانتخابات بشكل مباشر في المغرب بنفس الطريقة التي تتم في بلدان أخرى، بل يُقتصر دورها غالبًا على تقديم الدعم الفني واللوجستي للمؤسسات المحلية.

ويعتمد النموذج المغربي على إعطاء الأولوية للرقابة التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني، وقد تم تأسيس إطار قانوني ومؤسسي لضمان نزاهة العملية، من أبرز ملامحه، المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) حيث أُعتبر هذا المجلس جهة رئيسية في مراقبة الانتخابات، حيث يُشرف على بعثات وطنية من المراقبين.

ويُعتبر التوجه المغربي في الرقابة على الانتخابات نموذجًا فريدًا يركز في ظاهره على مبدأ السيادة الوطنية، وتعزيز للقدرات المحلية، إلا أن النقاد يرون أنه قد يكون وسيلة لإدارة الرقابة الدولية بدلًا من إخضاع العملية الانتخابية لشفافية كاملة ومباشرة.

4.2- البعثات الدولية لحماية الممارسة الانتخابية في ليبيا:

تختلف طبيعة مشاركة البعثات الدولية في الممارسة الانتخابية بليبيا عن غيرها من الدول، حيث تحوّل دورها من مجرد المراقبة المباشرة إلى تقديم الدعم الفني والمساعدة في بناء المؤسسات، وذلك بسبب التحديات الأمنية والسياسية المعقدة التي تواجهها البلاد منذ عام 2011.

في السنوات الأولى التي تلت ثورة فبراير 2011، شهدت ليبيا استحقاقات انتخابية هامة حظيت بمراقبة دولية واسعة، فمناسبة انتخابات المؤتمر الوطني لعام 2012، قامت منظمات دولية وإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، بمراقبة العملية، وأشادت تقاريرها بالنجاح التنظيمي رغم التحديات الأمنية، مؤكدة أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة.

كما تمت انتخابات مجلس النواب لعام 2014، تحت مراقبة دولية واسعة، لكنها جرت في ظل تدهور أمني متزايد، مما أثر على نسبة المشاركة وأضعف الإجماع حول نتائجها، وهو ما عكسته بعض التقارير الدولية التي أشارت إلى صعوبات كبيرة في الميدان.

ومع تزايد الانقسام السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية، أصبح إرسال بعثات مراقبة شاملة أمرًا صعبًا، وعليه، تحوّل دور المجتمع الدولي، وعلى رأسه بعثة الأمم

المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، إلى تقديم الدعم الفني واللوجستي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC) شمل هذا الدعم، تطوير الإطار القانوني للانتخابات، المساعدة في تحديث سجلات الناخبين، وكذا توفير التدريب للموظفين.

ومع ذلك لم تُعقد أي انتخابات رئاسية أو تشريعية مباشرة في السنوات التي تلت ذلك بسبب الخلافات السياسية حول القوانين الانتخابية وأهلية المرشحين، مما جعل مهمة البعثات الدولية تتركز على حماية الفكرة نفسها للعملية الانتخابية وتقديم المساعدة للحوار السياسي، لا مراقبة عملية تصويت فعلية.

كما شهدت الفترة من 2021 إلى 2024 تحضيرات مكثفة لانتخابات رئاسية وتشريعية، حظيت باهتمام ومواكبة دولية مكثفة، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الأطراف، إلا أن الخلافات العميقة أدت إلى تأجيل هذه الانتخابات مرارًا، وفي هذه المرحلة، أصبح دور البعثات الدولية يتركز بشكل أساسي على الضغط على الأطراف السياسية للتوصل إلى توافق حول القوانين الانتخابية، والوساطة لإنهاء الانسداد السياسي الذي يعيق إجراء الاقتراع.

يمكن القول إن دور البعثات الدولية في ليبيا تطور من مراقبة عملية ناجحة في بدايتها إلى محاولة مستمرة لدعم عملية انتخابية لم تُعقد بعد، وذلك في سياق يضع تحدي الأمن والاستقرار السياسي فوق أي اعتبار آخر.

5.2-البعثات الدولية لحماية الممارسة الانتخابية في موريطانيا:

بعد الانقلاب العسكري عام 2008، أصبحت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 اختبارًا حقيقيًا للمصداقية، ولضمان الاعتراف الدولي بنتائجها، استقبلت موريتانيا بعثات مراقبة من منظمات إقليمية ودولية، حيث شاركت بعثات من الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة الفرنكوفونية في مراقبة هذه الانتخابات، وقد أشادت تقاريرهم بالجهود المبذولة لإعادة البلاد إلى النظام الدستوري، مما ساهم في رفع العقوبات عن موريتانيا.

وفي الانتخابات الرئاسية التي تلتها عام 2014، كانت بعثات المراقبة حاضرة أيضًا، وأكدت تقاريرها على السير الجيد للعملية الانتخابية، مما عزز من استقرار المشهد السياسي.

كما شهدت موريتانيا خلال الفترة بين 2018-2024، انتقالًا سلميًا للسلطة من رئيس منتخب إلى آخر، وهي سابقة في تاريخ البلاد الحديث، وقد كانت الرقابة الدولية عاملاً حاسمًا في توثيق هذا الإنجاز، فقد كانت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس الحالي محمد ولد الغزواني موضع اهتمام دولي كبير، وحضرت بعثات مراقبة من الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وقد وصفت هذه البعثات العملية بالشفافة والمنظمة، مما ساهم في تثبيت الانتقال السلمي للسلطة وإعطاء شرعية قوية للرئيس الجديد.

كما تمت مراقبة الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2024 من قبل بعثات إقليمية، وأشارت تقاريرها إلى بعض الملاحظات التقنية، مع التأكيد على السير الإيجابي للعملية ككل.

يمكن القول إن البعثات الدولية في موريتانيا لم تكن مجرد مراقب، بل كانت شريكًا في عملية بناء الديمقراطية، وقد لعبت دورًا مهمًا في إضفاء الشرعية فقد منحت تقاريرها الإيجابية شرعية دولية للحكومات المنتخبة، كما ساهم وجودها في تخفيف التوترات السياسية بعد الانقلابات، مما شجع على الحلول السلمية.

6.2.2-البعثات الدولية لحماية الممارسة الانتخابية في مصر:

مرت الرقابة الدولية على الانتخابات في مصر بمراحل مختلفة، حيث تراوح دور البعثات الدولية من المشاركة المكثفة والمؤثرة في الفترة التي تلت ثورة 2011، إلى تراجع ملحوظ في الفترات اللاحقة.

وقد شهدت مصر بعد ثورة يناير 2011، استحقاقات انتخابية تاريخية كانت محط أنظار العالم، حيث استقبلت البلاد بعثات مراقبة دولية واسعة النطاق لضمان نزاهة أول انتخابات حرة بعد عقود من الحكم الفردي، وقد شاركت في مراقبة الانتخابات البرلمانية لعام 2012 منظمات كبرى مثل الاتحاد الأوروبي ومركز

كارتر وجامعة الدول العربية، والتي أشادت في تقاريرها بالجهود المبذولة لضمان الشفافية، لكنها في الوقت نفسه سجلت وجود انتهاكات وتجاوزات، وخاصة فيما يتعلق بتمويل الحملات والقيود المفروضة على الحريات الأساسية.

كما شكلت الانتخابات الرئاسية لعام 2012 نقطة فارقة، وحظيت بمراقبة واسعة، أشار المراقبون الدوليون إلى أن العملية كانت نزيهة بشكل عام، لكنهم أثاروا مخاوف بشأن دور المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.

ولكن بعد عام 2013، تغير المشهد السياسي في مصر، وتراجع دور الرقابة الدولية بشكل ملحوظ، حيث اتخذت منظمات بارزة مثل الاتحاد الأوروبي قرارًا بعدم إرسال بعثات مراقبة كاملة للانتخابات الرئاسية في عامي 2014 و2018، وبررت ذلك بـ"البيئة السياسية غير المواتية" التي لا تسمح بضمان شروط الشفافية والحيادية الكاملة للمراقبين، واقتصر دورها لاحقًا، على "بعثات خبراء" بمهام محدودة، بدلاً من بعثات مراقبة شاملة.

فيما استمرت منظمات إقليمية كالاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية في إرسال بعثات مراقبة، وقد أشارت تقاريرها إلى السير الجيد للعملية الانتخابية، لكنها كانت أقل تفصيلاً في تقييمها مقارنة بالتقارير الصادرة في المرحلة الأولى.

يمكن القول إن تأثير البعثات الدولية في مصر كان متباينًا، فإن كانت قد ساهمت في إضفاء قدر من المصداقية على الانتخابات التي تلت الثورة، مما منحها شرعية في الداخل والخارج، فإن انسحاب بعض المراقبين الدوليين البارزين أدى إلى خلق "فجوة في المصداقية" خلال الانتخابات اللاحقة، حيث أثار غيابهم تساؤلات حول مدى حرية ونزاهة العملية.

الخاتمة

إن اعتماد الرقابة الدولية على الانتخابات ليس خيارًا هامشيًا بل هو ضرورة ملحة في عالم تتداخل فيه المصالح وتتشابك فيه العلاقات، وعلى الرغم من أن البعض قد يرى فيها تدخلًا في الشؤون الداخلية أو انتقاصًا من السيادة الوطنية، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، فالرقابة الدولية، عندما تُمارس وفقًا للمعايير

والقواعد المتفق عليها، تُعدّ تجسيدًا لروح التعاون الدولي وتعزيزًا للسيادة نفسها، لا تقويضًا لها.

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا لمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تُسهم البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات بشكل مباشر في إضفاء الشرعية على العملية الانتخابية والهيئات المنبثقة عنها، فمن خلال تقاريرها المستقلة، تُقلل هذه البعثات من أي تشكيك محتمل في النتائج.
- يعتبر وجود مراقبين دوليين في العملية الانتخابية عنصراً جوهرياً في بناء الثقة وإضفاء الطمأنينة، حيث يُشكل حضور هذه البعثات تأكيداً ملموساً على التزام السلطات بالشفافية والحياد.
- تلعب البعثات الدولية دورًا استشاريًا حيويًا يهدف إلى تحسين الممارسات الانتخابية بشكل مستمر، فبعد كل عملية انتخابية، تُصدر تقارير مفصلة ودقيقة تُحدد بوضوح نقاط الضعف والتحديات التي واجهت العملية.
- تُعدّ الرقابة الدولية على الانتخابات أداة فعّالة في تحفيز الدول على الالتزام بالمعايير الدولية، ذلك أن وجود مراقبين من هيئات عالمية وإقليمية يدفع الحكومات إلى مواءمة قوانينها وممارساتها مع المواثيق التي وقعت عليها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- إن السماح ببعثات المراقبة الدولية يُمثل جسراً دبلوماسياً مهماً تُقيمه الدولة مع المجتمع الدولي، مما يُظهر ثقتها في مؤسساتها وقدرتها على إجراء عملية انتخابية شفافة، الأمر الذي من شأنه أن يمنح الدولة احتراماً ومكانة أعلى على الساحة الدولية.

بناءً على النتائج المذكورة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يُعتبر تعزيز الإطار القانوني للانتخابات الأساس في بناء عملية ديمقراطية موثوقة، فبدلاً من الاكتفاء بالتدابير الإجرائية، يجب على الدول أن تعمل على مراجعة وتعديل قوانينها الانتخابية بشكل جذري، بما يتوافق مع المعايير الدولية المعترف بها.

- تعتبر الشفافية في جميع مراحل العملية الانتخابية أساس بناء نظام ديمقراطي يتمتع بالمصداقية، فالشفافية هي الركيزة الأساسية التي تُبدد الشكوك وتُكافح التزوير، مما يُرسخ ثقة المواطنين في نزاهة العملية وفي نتائجها النهائية.
- إن تسهيل عمل البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات شرط أساسي لضمان مصداقية المهمة وفعاليتها، فالدولة المضيفة تقع على عاتقها مسؤولية توفير كافة التسهيلات اللازمة لتمكين المراقبين من أداء مهامهم بشكل كامل ومستقل، وهذا الالتزام يُعدّ مؤشرًا على صدق نية الدولة في إقامة انتخابات شفافة.
- يُعتبر التعاون مع المجتمع المدني المحلي ركيزة أساسية لضمان فعالية ونجاح أي بعثة مراقبة دولية، فالمراقبون الدوليون، بحكم طبيعة مهمتهم المؤقتة، لا يمكنهم الإلمام بكافة التفاصيل الدقيقة والسياقات المحلية المعقدة، ولهذا فإن الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، بإمكانه تعزيز جودة الملاحظة وتأثيرها.
- إن تطبيق توصيات البعثات الدولية هو الخطوة الأكثر أهمية وحسماً في دورة الإصلاح الانتخابي، فإذا كانت المراقبة الدولية هي أداة التشخيص، فإن تنفيذ التوصيات هو العلاج الفعلي الذي يضمن تطوراً مستمراً للعملية الديمقراطية، كما أن تجاهل هذه التوصيات يُفرغ عملية المراقبة من محتواها ويجعلها مجرد ممارسة تهدف إلى إضفاء شرعية مؤقتة.

قائمة المصادر والمراجع

1-المقالات:

- عشا، شفيق أحمد حسين .(2023) .الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية .مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 10(31)، .213
- صرصار، محمد شفيق .(2016، مايو 11-09) .التطورات الراهنة والتحديات المستقبلية لتونس]ورقة بحثية[. الجامعة العربية، القاهرة، مصر.
- عشا، شفيق أحمد حسين .(2023) .الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية .مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 10(31)، .213

- صرصار، محمد شفيق .(2016، مايو 11-09) .التطورات الراهنة والتحديات المستقبلية لتونس (ورقة بحثية). الجامعة العربية، القاهرة، مصر.

2- الرسائل والمذكرات

- بوخزنة، ماجدة .(2015) .آليات الإشراف والرقابة على العملية الانتخابية في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر-الوادي.
- زوينة، عبد الرزاق .(2000) .الرقابة الدولية على الانتخابات (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر.
- عطية، صفاء .(2010) .فعالية اللجان الدولية في مراقبة الانتخابات (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- الحاج، كرازدي .(2004) .الحماية القانونية للانتخابات (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة.